لاقت قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي الأخيرة - وخاصة فيما يتعلق بإعادة المسرّحين الجنوبيين للعمل، وإنشاء صندوق لرعاية أسر شهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي - لاقت ارتياحًا كبيرًا وغير مسبوق.. واعتبرت هذه القرارات أنها معبّرة عن إرادة الشعب، وهي جزء صغير من مطالِب تحققت متأخرة، ويرى من استطلعت "مأرب برس" آراءهم أن تأتي هذه القرارات متأخرة خير من أن لا تأتي، لكن هناك من اعتبرها قرارات غير موفقة؛ لأنها - من وجهة نظرهم - استبقت نتائج مؤتمر الحوار الوطني، علاوة على ذلك أنها تُعالج مشاكل وقضايا أبناء الجنوب، وتتجاهل معاناة أبناء الشمال في المحافظات الجنوبية.

استطلاع/ محمد الحذيفي

قرارات إعادة المتقاعدين في عيون أبناء تعز

حميد الرشة

سمير علي قاسم

طارق سلام

عزوز السلامي

إرادة شعب

حيث كانت البداية من ساحة الحرية بتعز، وعقب صلاة الجمعة، التي أطلقوا عليها "من أجل مزيد من الإنصاف"، فقد رحبوا بقرارات الرئيس هادي الأخيرة، وخاصة فيما يخص القضية الجنوبية وإنشاء صندوق لرعاية أسر الشهداء وجرحى ثورة 11 فبراير الشعبية الشبابية السلمية والحراك السلمي، واعتبروها تعبيراً عن إرادة الشعب، وهو ما كان يجب أن يحدث قبل بدء مؤتمر الحوار الوطني، وطالبوا بالمزيد من القرارات التي قالوا إنها تُعيد اللحمة الوطنية، وتعيد للوحدة الوطنية اعتبارها، والتي شوّهها نظام من وصفوه بالمخلوع نسبة إلى نظام الرئيس السابق علي صالح، وهتفوا تأييدًا للرئيس هادي وقراراته التي وصفوها بالمسمار الأخير في نعش نظام الاستبداد.

أما خطيب الجمعة، التي أُطلق عليها جمعة "معًا من أجل مزيد من الإنصاف"، الناشط عمر دوكم أشاد بقرارات الرئيس هادي، وقال: إنها قرارات فيها إنصاف لأكثر من 800 شخص حصلوا على حقوقهم التي أُخذت منهم عنوة، وطالب بالمزيد من مثل هذه القرارات، التي قال إنها ستعيد للوحدة اعتبارها، وستعيد للشعب (شماله وجنوبه وشرقه وغربه) لُحمته.

اعتراف صريح لثورة الشباب

الناشط عزوز السامعي، والطالب الجامعي بجامعة تعز، يرى أن هذه القرارات منصفة وجيدة رغم تأخرها، لكن أن تأتي متأخرة خير من أن لا تأتي.. ويضيف السامعي: أن القرارات عكست في جوهرها مدى عمق وحجم المشكلة في الجنوب، ولخّصت صورة أخرى لقبح وهمجية النظام السابق، وشكّلت ضربة لفلسفة المشاريع الضيقة وأصحابها من المتسلقين على ظهر القضية الجنوبية أو الحاملين للنسخة المزورة من قضية الجنوب إنْ جاز لنا تسميتهم بذلك.

واعتبر أن أفضل ما في القرارات هو قرار صندوق رعاية أُسر شهداء وجرحى الثورة الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي؛ لأنه - من وجهة نظره - اعتراف صريح من الرئيس هادي بثورة الشباب وبنضالات الحراك السلمي، وأن هذه القرارات ستساعد على امتصاص الاحتقان الحاصل في الجنوب إلى حدٍّ كبير، وقد تُعزّز من فُرص حضور فكرة الوحدة في الوجدان الجنوبي مجدداً، وهو ما يجعل من المهم أن تدرك السلطة أن الانتصار لقضية الجنوب عبر قرارات جريئة من هذا النوع ستمثّل البوابة الآمنة لفكفكة ألغام الاحتقان وإزالة رواسب الضيم التي يشعر بها أبناء الجنوب، وفوق هذا سيمثّل اتيان الحل عبر إرادة السلطة ليُعزّز من ثقة المواطنين شمالًا وجنوبًا في جدية توجّه السلطة باتجاه حلحلة مختلف الأزمات التي يعاني منها البلد، وهو ما يعني بالنتيجة سحب البساط من أيدي الملوثين والمرتهنين للمشاريع الخارجية.

وماذا عن أبناء الشمال

أما سمير علي قاسم - مدير مدرسة وقيادي في المؤتمر الشعبي العام - فقد اعتبر قرارات الرئيس غير موفقة، وفي غير محلّها؛ لأنها استبقت نتائج مؤتمر الحوار الوطني - حدّ تعبيره..

وقال: كان من الأفضل أن ينتظر الرئيس هادي حتى انتهاء مؤتمر الحوار الوطني وخروج نتائج الحوار لمعرفة ما إذا كانت هذه النتائج ملبية لتطلعات أبناء الشعب اليمني في الحفاظ على الوحدة اليمنية التي ضحى من أجلها الشعب اليمني، أم ستكون على ما يريده دعاة الانفصال وفك الارتباط، ورأى سمير في لجنة الـ"16"، التي شُكّلت أخيرًا بين الشمال والجنوب، أمرًا يُشكل خطورة، ويحمل نيات سيئة مبيّتة، ولا يشير إلى خير.. وتساءل: هل بمقدور الرئيس هادي ضمان هؤلاء العائدين إلى أعمالهم في حفاظهم على الوحدة الوطنية، وحفظ سيادة الوطن من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، في وحدة جغرافية متكاملة لا تتجزأ.

وطالب سمير علي قاسم الرئيس هادي أن يُنصف أبناء الشمال، كما ينصف أبناء الجنوب، وأن يُنصِف أصحاب المنازل والمحلات التجارية من أبناء الشمال، التي تعرضت للإتلاف والإحراق والتخريب في المحافظات الجنوبية، وأن يضع حلولًا عاجلة لمعاناة أبناء المحافظات الشمالية في الجنوب من تضييق وتعامل أشبه ما يكون بالتعامل العنصري - حدّ تعبيره.. واستدرك قائلًا: عندما تكون القرارات وطنية وصادقة لا أظن أن أحدًا سيقف ضدها، وعندما يكون هناك خلل فلابد من وضع الملاحظات أو حتى الاعتراض، ومن وجهة نظر سمير أن القرارات قد تزيد من طمع من ينادون بالانفصال وفك الارتباط بالمطالبة بالمزيد، ورفع سقف مطالبهم وضغوطاتهم؛ لأنهم سيعتبرون أنهم حققوا انتصارًا بهذه القرارات ليطالبوا بقرارات أكبر منها.

عمر دوكم: «القرارات تعيد للوحدة اعتبارها وللشعب لحمته»

إدانة لنظام صالح

أما المواطن حميد الرشة - صاحب محل تجاري - فرأى أن القرارات في محلها.. معتبرًا أنها مثّلت إدانة واضحة لسياسة النظام السابق التي قامت على الإقصاء والتهميش لكل أبناء الوطن، وأن ذلك يُعتبر مسمارًا في رأس من تسببوا بفصل الجنوبيين وكانوا سببًا في المشاكل التي تشهدها المحافظات الجنوبية.. وقال: لأبناء الجنوب الحق في التوظيف والعيش كغيرهم من أبناء اليمن الأحرار.

وتساءل الرشة: كيف تفصلهم وهم الذين كانوا دولة وسلّموها حبًّا في الوحدة، ومن أجل الوحدة، وبأي قانون تفصلهم من أعمالهم والأولوية لهم لأنهم وقفوا ولم يبيعوا شبرًا من أرض اليمن..

وأضاف: هذه القرارات لا نقول إنها أعطتهم كامل حقوقهم، ولكنها أعادت لهم الاعتبار.

ومن وجهة نظر الرشة فإن هذه القرارات إذا ما طُبّقت على أرض الواقع ستخفف كثيرًا، وستمنع المنادين بالانفصال من المتاجرين بحقوق الجنوبيين وبقضايا الناس في الجنوب.. وقال: أما إذا لم تُطبق القرارات فستكون لعنة على الجميع، ويُطالب الرشة الرئيس هادي أن يكون رئيس كل اليمنيين ورئيس البسطاء والمساكين، وليس رئيس المسئولين والمشايخ.. والقانون يُطبّق على الكبير قبل الصغير.

تهدئة وليست علاجًا

الضابط بإدارة أمن تعز عيدي أمين اليوسفي من جانبه اعتبر أن القرارات نوع من التهدئة؛ كونها لم تحصر القضية الجنوبية في نقاط محددة، وتوجد لها الحلول بهدف عدم تكرار المشاكل.. وقال: إن البعض من أبناء الجنوب سوف يسيل لعابهم لهذه القرارات، وسوف يبحثون عن مشاكل ليتم معالجتها بقرارات أخرى، والدولة تظل الطرف الضعيف في مواجهتهم.

وأضاف: أن القضية الجنوبية أصبحت مصطلحًا عامًّا، وغير مقيد، يشبه إلى حدٍّ ما لفظ الفساد، وهو لفظ مطاط يدعي الجميع محاربته، ومع كل ذلك تزداد مشاكل الفساد، وهكذا أصبح الجميع يعمل أو يُطالب بحل مشاكل الإخوة الجنوبيين، وكلما وضعت الدولة لها حلولًا كلما زادت تلك المشاكل، وأيّة مشكلة حتى ولو كانت بسيطة أُعطِيت عنوانًا مطْلقًا لا توجد لها حلول، وإذا ما وُجد لها حل تولّدت منها مشاكل أخرى.. وتفهّم اليوسفي تعرّض أبناء الجنوب لنوع معيّن من المشاكل التي رافقت الوحدة، أو تلك التي رافقت إعلان الانفصال عام 94م من نهب الأراضي وتسريح عدد من العاملين الذين كانوا يعملون في بعض الأجهزة الحكومية سواء منها المدنية أم العسكرية، لذلك من الأفضل أن يكون عنوان قضيتهم معالجة قضايا الأراضي أو معالجة أوضاع من تم تسريحهم من العمل لا أن تُصبح قضيّتهم تحمل طابع التشطير.

وطالب الرئيس هادي أن لا يخص بقراراته أبناء الجنوب فقط، بل يجب أن ينظر إلى أبناء الشمال الذين تم تسريحهم أن يتعامل مع قضايا البلد بأكمله بعيدًا عن المناطقية فهو أبٌ للجميع.

قرارات عودة الحقوق إلى أهلها

الصحفي بصحيفة "الجمهورية" طارق سلام يرى - من وجهة نظره - أنه لا يزال هناك حقوق ومطالب لحل القضية الجنوبية، أما قرارات إعادة المسرّحين "إجباريًّا" إلى الخدمة فهذه جزء من مطالب أبناء الجنوب، وأرى أن إصدار هذه القرارات بمثابة عودة الحقوق إلى أهلها، ولن تثني أبناء الجنوب عن التخلي عن الفيدرالية كحلّ لبقاء الوحدة، فالظلم والمعاناة الذين عاشهما الجنوبيون بعد حرب 1994م، وجعلهم يعيشون مطاردين في أوطانهم بعد أن حلِموا بأن الوحدة عام 90م ستعمل على مزيد من استقرار حياتهم.

ويقول سلام: من حقّ الجنوبيين اختيار مستقبل شكل الدولة التي سيعيشون فيها، وتكوين دولة اتحادية من عدة أقاليم، وكل إقليم سيعمل بحكمه الذاتي مطلَق الصلاحيات على رعاية مواطنيه.. كما قد سبق وأنْ حددها الجنوبيون وبوضوح تام في الرؤية المقدّمة من قبلهم في فريق قضية الجنوب التي قدّمها إلى رئاسة مؤتمر الحوار في صنعاء.

قرارات جميلة تُنهي عهد الإقصاء والإبعاد

د. حبيب بجاش

الدكتور حبيب بجاش، والقيادي في أحزاب المشترك، اعتبرها قرارات جيدة، وبداية جميلة، وأجمل ما في هذه القرارات المهمة: صندوق رعاية أُسر الشهداء والجرحى لثورة 11 فبراير، وكذا شهداء وجرحى الحراك السلمي، وهي من الأمور المهمة في طمأنة الناس، وإشارات إيجابية للمستقبل القادم؛ لأن القرارات بكل تأكيد – والكلام لبجاش – تضع حدًّا لعهود الإقصاء والتهميش والإبعاد التي اتكأ عليها النظام السابق؛ كون الإبعاد والإقصاء ليس من صفات الناس الذين يحبّون أوطانهم، ويحبون أبناء بلدهم، وخاصة أولئك الذين يحبّون أن يروا بلدانهم موحدة وذات وحدة واحدة، وقال: ما أجمل أن تتواصل مثل هذه القرارات التي تُعيد للوطن اعتباره وللمواطن عزته وكرامته.

وأضاف: العاقل من يقرأ الواقع قراءة جيدة، ويفهم الأحداث بمسارها الصحيح، ويُترجم ذلك بالاتجاه السليم، وهذا يعني الجميع ممن كانوا في السلطة أو ممن كانوا في الشارع سواء أكانوا ظالمين أو مظلومين، فإن يحصل الضباط والجنود على حقهم فهو شيء جميل، وأجمل منه أن يتجهوا للعطاء من أجل الوطن، ومن أجل وحدة الوطن التي شوهها النظام السابق، وأن يُعطيهم ذلك حافزًا لمزيد من ترسيخ الوحدة والمحبة والتسامح والإخاء، لما فيه مصلحة الوطن ومصلحة اليمن ككل.